



كلية التجارة  
قسم المحاسبة والمراجعة

محددات الإفصاح عن النسب المالية والنسب غير المالية في الشركات  
المساهمة المصرية  
" دراسة اختبارية "

*Determinants of Disclosure of Financial and non-financial  
ratios in the Egyptian companies : Empirical study .*

إعداد الباحثة

ريم محمد عبدالمعبود عباس

الأستاذ الدكتور

نعيم فهيم حنا

الأستاذ بقسم المحاسبة والمراجعة  
كلية التجارة جامعة الزقازيق

الأستاذ الدكتور

ناجي نجيب يوسف

الأستاذ بقسم المحاسبة والمراجعة  
كلية التجارة جامعة الزقازيق

2020م

٢٥١

## محددات الإفصاح عن النسب المالية والنسب غيرالمالية في الشركات المساهمة المصرية دراسة اختبارية \*

### ملخص الدراسة

تعد التقارير المالية أحد أهم مصادر المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية لشركات المساهمة التي يتم تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية، فيحظى الإفصاح المحاسبي بشكل عام بأهمية كبيرة من جانب أسواق رأس المال والهيئات العلمية والمهنية المحاسبية ومن جانب مستخدمي القوائم والتقارير المحاسبية، وشهدت الأونة الأخيرة إهتماماً بالغاً بموضوع الإفصاح الاختياري بشكل خاص؛ حيث يمثل حجر الزاوية لحماية حقوق أصحاب المصالح، وبناء جو من الثقة لدى مجتمع المستثمرين من خلال ما يوفره من معلومات. ويتمثل الهدف الأساسي لتلك الدراسة في التعرف على محددات الإفصاح عن النسب المالية والنسب غيرالمالية في الشركات المساهمة المصرية ( كأحد بنود الإفصاح الاختياري ) وتطلب تحقيق هذا الهدف التعرف على مستوى الإفصاح عن النسب المالية والنسب غيرالمالية لعدد 49 شركة مساهمة المصرية مسجلة بالبورصة المصري خلال الأعوام من 2012 حتى عام 2017م - بإجمالي عدد مشاهدات 294 مشاهدة - وتم قياسه من خلال مؤشر إفصاح واختيار نلثه بمجموعة من المتغيرات المستقلة وهي: استقلالية مجلس إدارة الشركة، حجم مجلس إدارة الشركة، ازدواجية عمل رئيس مجلس الإدارة، الملكية الإدارية، الملكية الحكومية، حجم الشركة، وسيتم أخذ متغير الصناعة التي تنتمي لها الشركة كمتغير ضابط، وتم في ذلك استخدام نموذج انحدار متعدد، وسيتم تفسير النتائج في ضوء نظريتي الوكالة والإشارة، وتوصلت الدراسة بناءً على نتائج تحليل الانحدار إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كل من؛ استقلالية مجلس إدارة الشركة، ازدواجية عمل رئيس مجلس الإدارة، الملكية الإدارية ومستوى الإفصاح عن النسب المالية وغير المالية، في حين وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كل من؛ حجم مجلس إدارة الشركة، الملكية الحكومية بالشركة، حجم الشركة و مستوى الإفصاح عن النسب المالية وغير المالية، كما أوضحت نتائج تحليل الانحدار وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشركات التي تتبع نوع صناعة بعينها دون أخرى و مستوى الإفصاح عن النسب المالية وغير المالية. كما أوضحت النتائج تأثير وجود معايير المحاسبة المصرية رقم 22 المتعلق بالإفصاح عن ربحية السهم على مستوى الإفصاح عن نسبة ربحية السهم بالتقارير المالية السنوية للشركات المساهمة المصرية مقارنة بالنسب المؤشر الأخرى والتي لم يصدر معيار محاسبة مصري بشأن الإفصاح عنها.

ووضعت الباحثة مفهوم للإفصاح الاختياري أنه الإفصاح الناقله \* .

\* كلمة نالفة في اللغة العربية تعني ما زاد على الغرض، المعجم الوجيز، ص 628 ( نقل).

## مقدمة:

يلعب سوق رأس المال دوراً هاماً وفعالاً في تحقيق التنمية الاقتصادية، وحتى يؤدي سوق رأس المال دوره بنوعية يجب أن يتصف بالكفاءة والتمثلة في الوصول إلى أسعار التوازن للأسهم بحيث تعكس هذه الأسعار كافة المعلومات المتاحة بحيث لا يستطيع أحد الأفراد استغلال معلومات خاصة في تحقيق عائد غير عادي على استثماراته . ولا تعتبر التقارير المالية هدفاً لذاتها بل وسيلة لتوفير المعلومات اللازمة لترشيدهم القرارات الاقتصادية المتعلقة بالتخصيص الأمثل للموارد المتاحة في ظل ندرتها فيما بين الاستخدامات البديلة. ويقصد بالإفصاح الشكل أو الأسلوب الذي تعرض به المعلومات في التقارير المالية وكذلك نوعية وكمية هذه المعلومات بما يعظم الاستفادة منها أي أن التقارير المالية والإفصاح وجهان لعملة واحدة هي خدمة أهداف المستخدمين من ذوي الصلة بالوحدة الاقتصادية ، وتعدد وتختلف احتياجات مستخدمي التقارير المالية ؛ لذلك فإن ما تقوم به الشركات من إفصاح اختياري بعد أداة هامة في ترشيدهم القرارات لمختلف الأطراف المرتبطة بالشركة وذلك من خلال تخفيض احتمالات عدم التأكد المتعلقة بالمستقبل .

إن سياسة الإفصاح تتعدى كونها مجموعة من السياسات والطرق المحاسبية؛ فهي منهج تخناره الإدارة عند تدقيق وتفكير من أجل توصيل رؤية الإدارة بشكل وثوقي حول الأداء الاقتصادي للمنشآت التي يديرونها إلى الأطراف الخارجية .

وعليه ستقوم الباحثة بالتركيز على أحد جوانب الإفصاح الاختياري وهو الإفصاح عن النسيب المالية وغير المالية في التقارير المالية في الشركات المساهمة المصرية ومحددات ذلك .

## 1-2 مشكلة الدراسة:

إن المعلومات التي يلزم الإفصاح عنها من وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية تختلف وتزداد عن المعلومات التي تتطلبها القوانين للمزاولة المحاسبية في مصر رغم تعدد تلك القوانين وتعدد مصادرها ، ومع تزايد الاهتمام بنظام حوكمة الشركات كمحاولة جادة لاستعادة ثقة مستخدمي التقارير المالية في مصداقية وملائمة المعلومات المفصّل عنها من جانب إدارة المنشأة في تلك التقارير المالية ، وظهر هذا في المبدأ الرابع من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات (Organization of Economic Cooperation and Development "OECD") وهو شفافية الإفصاح بالإضافة إلى ما أكد عليه دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية ( يوليو ، 2006) بشأن أهمية شفافية الإفصاح بما يحقق حماية وتوازن بين مصالح أصحاب المصالح داخل وخارج الشركة ، والذي تم تحديثه عام 2016 والذي اهتم بالإفصاح الاختياري أيضاً وعزز من أهمية الإفصاح غير المالي، حيث توافر المعلومات يلعب دوراً هاماً في صناعة القرار وتقييم الأداء والمعرفة بظروف الشركة وتقييم مصداقية الشركة مع من تتعامل معهم . لذلك تعتبر الشفافية والإفصاح عن الأمور المالية وغير المالية من الأعمدة الرئيسية لحوكمة الشركات التي من شأنها أن تؤثر

على كفاءة ومصداقية وتوازن الأسواق وتحقيق العدالة والحماية للمستثمرين وأصحاب المصالح مما يدعم مناخ الاستثمار والاقتصاد ككل ، كما تم تعديل مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات عام 2015 ليصبح ستة مبادئ بدلاً من خمسة ليصبح الإفصاح والشفافية البند الخامس<sup>(1)</sup>. ونظراً لأن الإفصاح الاختياري يعد نتيجة لقرارات الإدارة فإنه لا يوضح بشكل كامل كافة جوانب الشركة بالإضافة إلى أن الإفصاح الاختياري الجيد للشركة مقارنة بالشركات الأخرى يعزز علاقة جيدة بين المحللين والشركة وعدم تحقيق أرباح ذاتية (لبعض دون الأخر) وتقليل المشاكل القانونية المتعلقة بذلك .

وفي ظل التطورات المتلاحقة في سوق المال وزيادة حدة المنافسة والاهتمام بالتحليل المالي للوقوف على وضع الشركة المالي الحالي والمستقبلي وتوفير المعلومات اللازمة لترشيد القرارات الاقتصادية المتعلقة بالتخصيص الأمثل للموارد المتاحة في ظل ندرةها فيما بين الاستخدامات البديلة تزايد الاهتمام بالنسب المالية لتقييم أداء الشركات والمقارنة بينها لترشيد القرارات الاستثمارية من قبل مستخدمي التقارير المالية ، وحيث أن الإفصاح عن تلك النسب يتم بشكل اختياري فإن مشكلة البحث تتمثل في التعرف على محددات الإفصاح عن النسب المالية وغير المالية في الشركات المساهمة المصرية لدعم الإفصاح والشفافية والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح مع اختلاف الاحتياجات والخبرات والفهم .

### 1-3 هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية من خلال دراسة اختيارية إلى التعرف على محددات الإفصاح عن النسب المالية وغير المالية في الشركات المساهمة المصرية.

### 1-4 أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة الحالية من:

- أنه مع تزايد التطور في بيئة الأعمال أصبح الإفصاح الاختياري أكثر أهمية حيث يخدم مختلف احتياجات مستخدمي التقارير المالية فإن الإفصاح الجيد يعزز علاقة سليمة بين الشركة ومستخدمي المعلومات المالية ورغم أن النسب المالية وغير المالية تعد إحدى بنود الإفصاح الاختياري وتستخدم لأغراض مختلفة كالوقوف على قدرة المنشأة علي سداد التزاماتها، تقييم الأداء، التنويع، المقارنة ؛ يوجد افتقار في الدراسات التي تتعلق بالإفصاح عن النسب المالية وغير المالية ومحددات ذلك في الشركات المساهمة المصرية (بيئة الأعمال المصرية) في حدود علم الباحثة .

- هذا بالإضافة إلى فتح مجال للبحث المستقبلي حول مدى إمكانية وضع تشريعات ومعايير توضح طريقة وشكل الإفصاح عن النسب المالية وغير المالية من خلال توفير رؤية حول ما هي أنماط الشركات التي يجب أن تكون

(1) دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية 2016 .

محلاً لتنظيمات وتشريعات الإفصاح الاختياري عن النسب المالية وغير المالية ، حيث تبين عدم وجود تشريعات ومعايير توضح طريقة وشكل الإفصاح عن النسب المالية وغير المالية سوى فيما يخص ربحية السهم معيار محاسبية مصري 22 .

#### 1-5 الدراسات السابقة :

(1) دراسة ( Watson et al., 2002 ) الإفصاح الاختياري للنسب المحاسبية في المملكة المتحدة UK :

هدف الدراسة : اهتمت تلك الدراسة بدراسة امكانية تفسير العلاقة بين إفصاح الشركات المساهمة في المملكة المتحدة (UK) عن النسب المحاسبية في تقاريرها السنوية - وبالأخص نسب ; الربحية (مقاسة بهامش ربح التشغيل) ، العائد على الاستثمار (مقاسة بتوزيعات السهم) ، الدين (مقاسة بقسمة الدين على رأس المال المملوك) ، السيولة (مقاسة بقسمة الأصول المتداولة على الإلتزامات المتداولة) ، الكفاءة (مقاسة بالمبيعات لكل عامل) - وخصائص الشركة (الحجم، الصناعة) من خلال نظريتي الوكالة والإشارة.

عينة ونموذج الدراسة : قامت الدراسة على عينة تتكون من التقارير المالية لـ 313 شركات كبرى (على أساس رقم الأعمال) في الولايات المتحدة المسجلة في الخمس سنوات من عام 1989 حتى 1993 ، وتم عمل دراسة استطلاعية لتسجيل الشركات التي تصحح عن أكثر من نسبة في تقاريرها المالي مع استبعاد ربحية السهم حيث يتطلب الإفصاح عنه بموجب معايير المحاسبية واختلف عدد الشركات المأخوذة من كل سنة ، واعتمدت الدراسة على نموذج الاتحدار المتدرج .

نتائج الدراسة : أسفرت الدراسة عن أدلة بوجود علاقة بين الإفصاح عن النسب وأداء الشركة، الحجم، الصناعة كما وجدوا أيضاً أن لكل من الربحية والعائد على الاستثمار ونسبة الدين تأثير على الإفصاح عن النسب المحاسبية في حين لا توجد نتائج مؤكدة بشأن السيولة والكفاءة . بالإضافة إلى انه في حين قيام معظم الشركات بالإفصاح عن النسب هناك اختلاف واضح في ممارسات الإفصاح عن النسب حيث تختلف الشركات تصحح عن نسب مختلفة وتختلف أيضاً طرق حساب النسب لذلك اقترحوا توحيد الممارسات ليتمكن المستخدمين من التقدير بالأداء المالي للشركات وإجراء المقارنات بسهولة أكثر .

(2) دراسة ( Eng and Mak , 2003 ) حوكمة الشركات والإفصاح الاختياري :

هدف الدراسة : استهدفت اختبار تأثير هيكل الملكية وتكوين مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري (ثم قياس الإفصاح الإختياري بجميع كل بنود الإفصاح الاختياري عن الاستراتيجية والمعلومات المالية وغير المالية التي تم الإفصاح عنها بشكل اختياري في التقارير السنوية لشركات عينة الدراسة ووجد أن أعلى درجة يمكن أن تحققها الشركة أن تقوم بالإفصاح عن 84 بند ، تم قياس هيكل الملكية بما إذا كان : ملكية إدارية ، تركيز الملكية ، ملكية حكومية ) .

عينة ونموذج الدراسة: تم اختيار عينة من الشركات المدرجة في بورصة سنغافورة في نهاية عام 1995 58 شركة تمثل 9 قطاعات وشملت العينة الشركات المالية وغير المالية على الرغم من أن الشركات المالية في سنغافورة تخضع لمتطلبات إفصاح مختلفة ( انتشرت تعليمات الإفصاح للشركات المالية عبر العديد من المؤسسات وهي : البورصة سلطة النقد في سنغافورة ، معهد حماية الصناعة ، سجل الشركات والأعمال ، قسم الشئون التجارية في وزارة المالية ( Phan and Mak , 1999 )، تم إجراء تحليل منفصل للشركات غير المالية وتم الحصول على نتائج واحدة نوعاً مما، تم تجميع البيانات من الأفراد والمدراء والتقارير السنوية المعروضة من قبل بورصة سنغافورة(1991-1995) ، وتم استخدام نموذج انحدار بإتباع طريقة المربعات الصغرى ( OLS ) لاختبار فروض الدراسة.

نتائج الدراسة : توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين الملكية الحكومية ومستوى الإفصاح الاختياري بينما وجد علاقة سالبة بين الملكية الإدارية ومستوى الإفصاح الاختياري أي أن هيكل الملكية وتكوين مجلس الإدارة له تأثير على الإفصاح حيث وجد أن عند انخفاض الملكية الإدارية ووجود تأثير للملكية الحكومية يكون هناك إفصاح أكثر في حين عدم وجود علاقة تركيز الملكية ، كما وجد أن زيادة المدراء الخارجيين يقلل من إفصاح الشركة ، ووجد أيضاً أن الشركات الأكبر والأقل في نسبة المديونية تكون أكثر إفصاحاً .

### (3) دراسة ( Lakhai , 2005 ) الإفصاح الاختياري عن الربحية وحوكمة الشركات في فرنسا :

هدف الدراسة : استهدفت دراسة العلاقة بين الإفصاح الاختياري عن الربحية وكافة آليات الحوكمة في فرنسا ( آليات الحوكمة: تركيز الملكية، الملكية المؤسسية، نسبة المدراء الخارجيين بالمجلس، حجم المجلس<sup>(1)</sup>، هيكل قيادة المجلس، تعويضات المديرين ) مع أخذت خصائص الشركة كمتغيرات ضابطة. عينة ونموذج الدراسة: تم أخذ عينة من 250 شركة صناعية وتجارية وتم استبعاد شركات التأمين وشركات الأموال لخضوعها لمتطلبات إفصاح خاصة ليصبح حجم العينة 207 شركة مدرجة في فرنسا للفترة من 1998 حتى 2001 حيث تزايد الاهتمام في تلك الفترة في فرنسا بالإفصاح عن الربحية وتم استخدام نموذج الانحدار التثنائي لاختبار فروض الدراسة .

نتائج الدراسة : توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة ذات دلالة بين الإفصاح الاختياري عن الربحية وتركز الملكية وكذلك بين الإفصاح الاختياري عن الربحية و هيكل القيادة بينما وجد علاقة موجبة بين الإفصاح عن الربحية و الملكية المؤسسية و تعويضات المديرين حيث يزداد الإفصاح عن الربحية عندما يتم تعويض إكفاة المديرين بالأمهم في حين وجد علاقة غير معنوية مع نسبة المدراء الخارجيين بالمجلس و حجم المجلس ، وأوضحت النتائج أيضاً أن الشركات الفرنسية التي تقوم بالإفصاح عن الربحية تكون أكثر جذباً للمستثمرين، تسلط تلك النتائج الضوء على حساسية تأثير آليات حوكمة الشركات على الإفصاح عن الربحية وتكون حساسية تلك التأثير عند المستويات المرتفعة من تركيز الملكية.

(4) دراسة ( Bin Abdullah , 2008 ) الإفصاح الاختياري عن النسب المحاسبية من قبل الشركات الماليزية المسجلة :

هدف الدراسة : اهتمت بالإفصاح الاختياري عن النسب المحاسبية في التقارير المالية للشركات الماليزية بالاستناد إلى نظريتي الوكالة والإشارة .

عينة ونموذج الدراسة: قامت باختبار مدى الإفصاح الاختياري عن النسب المحاسبية في التقارير السنوية للشركات المساهمة الماليزية المدرجة كمتغير تابع وعلاقته بنسب (الربحية ، الاستثمار ، الدين ، الكفاءة) بالشركة وبخصائص الشركات (الأداء، الحجم، الصناعة ) كمتغيرات مستقلة ، تم دراسة ذلك لعدد 100 شركة مختارة من قائمة أفضل الشركات (وفقاً للقيمة السوقية والقطاعات ) في عام 2003 ثم تم اختيار أفضل 20 شركة استناداً إلى القيمة السوقية تم اختيارهم من 5 قطاعات مختارة وهي : الصناعات التحويلية ، عقارات ، بناء وتشديد ، زراعي ، أخرى ( الشركات المدرجة تحت I.P.C تكنولوجيا و الفنادق والتعدين والتجارة و الخدمات ) استبعدت تلك الدراسة الشركات المدرجة تحت القطاع المالي بسبب التشريعات الإضافية عليها وتم تسجيل كل نسبة مذكورة على حدة ثم صنفت إلى خمس فئات نسب : استثمار ، الربح ، الدين ، السيولة ، الكفاءة وتم اهمال النسب المصصح عنها بشكل إلزامي حيث يتطلب الـ MASB في ماليزيا الإفصاح عن ربحية السهم وتوزيعات السهم ولذلك تم استبعادها من تلك الدراسة . وتم استخدام نموذج انحدار باتباع طريقة المربعات الصغرى ( OLS ) لاختبار فروض الدراسة.

نتائج الدراسة : أسفرت الدراسة عن إيجاد علاقة موجبة بين مستوى الإفصاح والحجم والسيولة بينما لا تظهر أي علاقة ذات دلالة بين الربحية، الدين ، الكفاءة ومستوى الإفصاح كما وجد أن صناعة عينينا والشركات التي تتبع قطاع الزراعة أكثر إفصاحاً عن النسب مقارنة بالشركات في القطاعات الأخرى. وأوضحت الدراسة أنه لتحقيق أقصى إفصاح اختياري عن النسب يجب توحيد ممارسة الإفصاح ويجب علي المنظمات تشجيع الشركات على القيام بذلك وفي نفس الوقت توحيد التقرير وطرق حساب النسب المحاسبية مما يساعد مستخدمي المعلومات المالية علي مقارنة الأداء المالي للشركات بسهولة وثقة أكثر مع الأخذ في الاعتبار أن يتم تعامل المستخدمين مع النسب عند المقارنة بين الشركات بحذر بسبب اختلاف تقديرات الإدارة وطرق حسابها للنسب.

(5) دراسة ( عفيفي ، 2008 ) العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية :

هدف الدراسة : استهدفت دراسة العلاقة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري في الشركات المساهمة المصرية.

عينة ونموذج الدراسة: تم اختيار عينة تتكون من 70 شركة من الشركات المساهمة المصرية المسجلة في عام 2007م وتم بناء نموذج انحدار المتغير التابع فيه هو مستوى الإفصاح الاختياري ( يقاس بمجموع درجات الإفصاح الاختياري لنبود مؤشر الإفصاح مضموماً على الدرجة القصوى الممكنة لكل شركة ) والمتغيرات

المستقلة فهي متغيرات حوكمة الشركات والتي تمثلت في استقلال أعضاء مجلس الإدارة ، حجم مجلس الإدارة ، ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول ، تركيز الملكية ، وجود لجنة للمراجعة، وتمثلت المتغيرات الضابطة في حجم الشركة، أداء الشركة، الرفع المالي، نوع / حجم مكتب المراجعة . وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لاختبار فروض الدراسة ، ثم قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار المتدرج ، ثم قام باستخدام تحليل الانحدار بطريقة الإرتداد أو الحذف للخلف .

**نتائج الدراسة :** توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة وذات دلالة بين وجود لجنة للمراجعة ،حجم الشركة ومستوى الإفصاح الاختياري في الشركة ، وعلاقة سالبة غير دالة إحصائياً بين كل من إستقلال أعضاء مجلس الإدارة ، إزدواجية دور المدير التنفيذي الأول و مستوى الإفصاح الاختياري، كما وجدت علاقة موجبة غير دالة إحصائياً بين كل من حجم مجلس الإدارة ، تركيز الملكية ،أداء الشركة (معدل العائد على الأصول ) ، الرفع المالي ، حجم مكتب المراجعة و مستوى الإفصاح الاختياري ، ثم قام الباحث بتحليل الانحدار بطريقة الإرتداد أو الحذف الخلفي لمؤشر الإفصاح ككل بهدف إبراز الخطوات التفصيلية للوصول إلى أفضل المتغيرات المفصرة تأثيراً على المتغير التابع ، وقد سعى الباحث إلى زيادة القوة التفسيرية لنموذج الإنداد الأساسي ، حيث قام الباحث بتحليل حساسية نموذج الإنداد الأساسي ، وذلك بإدخال متغيرات جديدة على مرحلتين ، حيث تم أولاً إدخال متغير نوع القطاع ( الشركة قطاع خاص أم عام ) وأسفرت الدراسة عن وجود علاقة بين نوع القطاع ومستوى الإفصاح الاختياري في الشركة ، وقد وجد الباحث أن هناك تأثير على القوة التفسيرية لنموذج الإنداد بعد إضافة المتغير الجديد وقد ساهم ذلك في الحصول على نتائج أخرى ذات دلالة ، وقد تم ذلك أيضاً على مستوى المرحلة الثانية بإدخال متغير جديد وهو نوع الصناعة ( مالية ، غير مالية ) التي تنتمي إليها الشركة ( مالية ، غير مالية ) وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي لنوع الصناعة على مستوى الإفصاح سوى أثره على الإفصاح عن المعلومات العامة حيث يكون أكبر في الشركات غير المالية عن الشركات المالية .

(6) دراسة ( Beak et al., 2009 ) الملكية الإدارية وحوكمة الشركات والإفصاح الاختياري :

هدف الدراسة : استهدفت تحليل العلاقة بين مستوى الملكية الإدارية ومستوى الإفصاح الاختياري

مع ثبات باقي أليات حوكمة الشركات و التنظيمات وحجم الشركة وهيكل رأس المال و أداء الشركة .

عينة ونموذج الدراسة: تم تجميع بيانات عن 460 شركة في الفترة من 2000/6/30 حتى 2009/9/30

وتم استبعاد الشركات التي تخضع لتشريعات يعينها وكذلك الشركات التي لم تكتمل معلوماتها وللتوحيد تم ثبات

فترة القياس وجعل المتغيرات الأخرى ضابطة وحيث وجد بيانات مفقودة لعدد 33 شركة تم استبعادها لتصبح

العينة النهائية 374 شركة وتم قياس مستوى الإفصاح الاختياري من خلال ثلاث مواضع للإفصاح الاختياري

( هيكل الملكية وعلاقة المستثمرين، الإيضاحات والمعلومات المالية، هيكل المنراء والمجلس والعمليات ) .



وتم استخدام نموذج انحدار لاختبار فروض الدراسة، ووقامت الدراسة بتقسيم مستوى الإفصاح إلى أربعة مستويات قامت باختبار تأثير المتغيرات المستقلة عند تلك المستوى من الإفصاح .

**نتائج الدراسة :** توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين الملكية الإدارية والإفصاح الاختياري في الشركات التي بها ملكية إدارية أقل من 5% ، في حين وجود علاقة محايدة في الشركات التي بها الملكية الإدارية تزيد عن 5% . هذه النتائج تدعم النظرية القائلة بأن مستوى الملكية الإدارية يعكس مستوى الإفصاح الاختياري ، كما وجدت الدراسة أن آليات الحوكمة لها تأثير على مستوى الإفصاح الاختياري وتؤثر أيضاً على تأثير الملكية الإدارية على الإفصاح الاختياري ، كما وجدت أيضاً أن مع زيادة نسبة المدراء الخارجيين يكون هناك ميل للإفصاح الاختياري بشكل أكبر ، ووجدت أيضاً أن الشركات التي تتبع صناعات نشاطي الانتماج والاستحواذ والتي يكون بها نسبة الملكية الإدارية 5% فأكثر تميل للإفصاح عن معلومات عن هيكل الملكية والعلاقة بالمستثمرين .

#### (7) دراسة ( Agyei-Mensah , 2015 ) محدثات الإفصاح عن النسب المالية والجودة في الأسواق الناشئة في غانا :

**هدف الدراسة :** اهتمت بدراسة مدى وجود الإفصاح عن النسب المالية للشركات المسجلة في بورصة غانا وتم الاستعانة بنظريتي الوكالة والإشارة لتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة .

**عينة ونموذج الدراسة:** شملت الدراسة كل الـ 35 شركة المسجلة في البورصة بغانا في نهاية عام 2012 ، شملت العينة الشركات التي توفر بها شرطين هما : أن تكون مسجلة في بورصة غانا على الأقل لمدة 5 سنوات سابقة للدراسة ، ثم استبعاد الشركات التي لا تتوفر بياناتها وبناءً على ذلك شملت عينة الدراسة 28 شركة ، واستخدم لذلك نموذج الانحدار المتعدد وكانت المتغيرات التابعة في تلك الدراسة 2 هما : مدى الإفصاح عن النسب المالية والثاني جودة الإفصاح عن النسب المالية، و المتغيرات المستقلة : حجم الشركة ، الربحية ، السيولة ، نسب الدين، هيكل الإدارة ، تركيز الملكية ، و تم استخدام مؤشر الإفصاح المطور من ( Aripin et al., 2009 ) ، تم تصنيف النسب المالية إلى 5 أقسام للقياس هم : السعر القيمة السوقية للسهم ، الربحية ، هيكل رأس المال ، السيولة ، أخرى ، وحيث يعد الإفصاح عن ربحية السهم إجباري من قبل IASB، فتم إعطاء رقم واحد عن كل نسبة تقوم الشركة بالإفصاح الاختياري عنها وإعطاء صفر في حالة عدم الإفصاح الاختياري وتم إعطاء درجة كلية من خلال جمع الأرقام المعطاه للشركة مقسومة على إجمالي عدد النسب . قامت الدراسة باستخدام نموذجين انحدار متعدد لاختبار فروض الدراسة أحدهما المتغير التابع به هو مدى الإفصاح عن النسب المالية والآخر المتغير التابع به هو وجود الإفصاح عن النسب المالية.

**نتائج الدراسة :** توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين حجم المنشأة ومدى وجود الإفصاح عن النسب المالية وكذلك علاقة سالبة مع العائد على رأس المال العامل بينما وجد علاقة موجبة معنوية

بين مدى الإفصاح عن النسب المالية والعائد على الاستثمار ونسبة الدين في حين وجود علاقة غير معنوية مع السيولة بالعملة وتركز الملكية ونسبة المدراء غير التنفيذيين بالمجلس وتم تفسير ذلك من خلال نظرية الوكالة ، هذا بالإضافة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة بين جودة النسب المالية و هيكل الإدارة (نسبة المدراء الغير تنفيذيين ) في حين وجد علاقة سالبة ذات دلالة بين جودة النسب المالية و تركيز الملكية.

(8) دراسة ( Elfeky,2017 ) مدى الإفصاح الطوعي ومحدداته في الأسواق الناشئة- أدلة من مصر: هدف الدراسة : اختبار إطار نظري يتعلق بثمانية محددات رئيسية لحوكمة الشركات (حجم الشركة ، الربحية ، الرفع المالي ، حجم المجلس ، استقلالية المجلس ، ازدواجية دور رئيس مجلس الإدارة ، تركيز الملكية ، نمط المراجع ) مع الإفصاح الاختياري المقدم من الشركات المدرجة في البورصة المصرية. عينة ونموذج الدراسة: قامت الدراسة على عينة من أكبر 50 شركة مصرية نشاطاً مدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة 2012-2016 ، وتم استبعاد الشركات المالية؛ مثل البنوك، شركات التأمين، وشركات التأمين بسبب اختلاف متطلبات الإفصاح وحوكمة الشركات بها وبالتالي فإن تقاريرها السنوية قد لا تكون مماثلة لتلك التي تقدمها الشركات الأخرى. وشملت العينة المعلومات الواردة بالتقرير السنوية للفترة من 2012 إلى 2016 م، وكذلك الإفصاحات على مواقع الشركات الرسمية على شبكة الإنترنت ، واستخدمت الدراسة مؤشر نسبي مرجح لقياس الإفصاح الاختياري من خلال قسمة البنود التي تقوم الشركة بالإفصاح الاختياري عنها على إجمالي عدد البنود التي تقوم شركات العينة بالإفصاح الاختياري عنها . استخدمت الدراسة نموذج انحدار خطي لقياس العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة . نتائج الدراسة : توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة ، الربحية ، نسبة الدين ، استقلالية المجلس ، نمط مراجع الحسابات ومستوى الإفصاح الاختياري ، في حين وجود علاقة سالبة ذات دلالة مع ازدواجية دور رئيس مجلس الإدارة ، نسبة الأسهم التي يمتلكها كبار المساهمون ، بينما توصلت الدراسة إلى علاقة سالبة غير دالة مع حجم المجلس .

#### 1-6 اشتقاق فروض الدراسة:

المحدد الأول : استقلالية مجلس إدارة الشركة .

توصلت دراسة ( Eng and Mak ,2003 ) إلى وجود علاقة معنوية سالبة زيادة المنراء الخارجيين ومستوى الإفصاح الاختياري ، حيث أنه كلما زادت نسبة الأعضاء الخارجيين في مجلس الإدارة قل الإفصاح الاختياري، في حين توصلت دراسة ( Lakhal , 2005 ) علاقة موجبة غير معنوية بين نسبة المنراء الخارجيين بالمجلس والإفصاح الاختياري عن الربحية ، وتوصلت دراسة ( عفيفي ، 2008 ) علاقة سالبة غير معنوية بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الاختياري ، كما توصلت دراسة ( Agyei-Mensah , 2015 ) علاقة سالبة غير معنوية بين نسبة المنراء غيرالتنفيذيين بالمجلس ومدى الإفصاح عن النسب المالية بينما جعلته

دراسة (Beak, et al., 2009) متغير ضابط ووجدت علاقة موجبة معنوية بين بين نسبة المنراء الخارجيين بالمجلس والإفصاح عن عمليات المجلس وعمليات الإدارة .  
وبذلك يمكن صياغة الفرض الأول في الصورة التالية :  
\* لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية مجلس إدارة الشركة ومستوى الإفصاح عن النسب المالية وغير المالية \*

المحدد الثاني : حجم مجلس إدارة الشركة .

توصلت دراسة (Lakhal, 2005) علاقة غير معنوية بين حجم المجلس و الإفصاح الاختياري عن الربحية ونكرت الدراسة أن تلك النتيجة ( المتعلقة بحجم المجلس) قد ترجع على الأرجح إلى أن معظم شركات عينة الدراسة إما أن تكون شركات تحت رقابة عائلية أو رقابة كبار المساهمون فتحظى برقابة عالية فتكون مؤمنة جيداً بالإضافة إلى عدم وجود الدافع إلى القيام بالإفصاح الاختياري عن الربحية ، و توصلت دراسة (Elfeky , 2017) إلى علاقة سالبة غير دالة بين حجم المجلس ومستوى الإفصاح الاختياري بحيث كلما زاد حجم مجلس إدارة الشركة كلما قامت الشركة بإفصاح اختياري أقل ولكنها علاقة غير معنوية ، في حين توصلت دراسة (عفيفي، 2008) إلى وجود علاقة موجبة ولكنها غير دالة بين حجم مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الاختياري ، في حين لم تتطرق الدراسات السابقة الأخرى في هذه الدراسة إلى هذا المحدد.  
وبذلك يمكن صياغة الفرض الثاني في الصورة التالية :  
\* لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس إدارة الشركة ومستوى الإفصاح عن النسب المالية وغير المالية .\*

المحدد الثالث : ازدواجية عمل رئيس مجلس الإدارة :

توصلت دراسة (Lakhal, 2005) و دراسة ( Elfeky,2017) إلى وجود علاقة سالبة معنوية بين ازدواجية عمل رئيس مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الاختياري في حين توصلت دراسة (عفيفي ، 2008) إلى وجود علاقة سالبة غير معنوية بين ازدواجية عمل رئيس مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الاختياري .  
وبذلك يمكن صياغة الفرض الثالث في الصورة التالية :  
\* لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ازدواجية عمل رئيس مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن النسب المالية وغير المالية\*

المحدد الرابع : الملكية الإدارية :

توصلت دراسة (Eng and Mak ,2003) إلى علاقة سالبة معنوية بين الملكية الإدارية ومستوى الإفصاح الاختياري بحيث أنه كلما زادت نسبة ما تملكه الإدارة من إجمالي أسهم الشركة قل الإفصاح الاختياري ، وتوصلت دراسة ( Beak, et al., 2009) إلى وجود علاقة سالبة معنوية عند مستوى ملكية إدارية أقل من 5% وعلاقة محايدة عند مستوى ملكية إدارية 5% فأكثر ومستوى الإفصاح الاختياري ، في حين لم تتطرق الدراسات السابقة الأخرى في هذه الدراسة إلى هذا المحدد.

وبذلك يمكن صياغة الفرض الرابع في الصورة التالية :

\* توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الملكية الإدارية بالشركة ومستوى الإفصاح عن النسب المالية وغير المالية \*

المحدد الخامس : الملكية الحكومية :

توصل ( Eng and Mak ,2003 ) إلى وجود علاقة موجبة معنوية أي أنه كلما زادت نسبة ما تملكه

الحكومة من إجمالي اسهم الشركة زاد الإفصاح الاختياري ، و توصلت دراسة ( عفيفي ، 2008 ) إلى أن شركات قطاع الأعمال العام تفصح أكثر من شركات القطاع الخاص في حين أن تطرق الدراسات السابقة الأخرى في هذه الدراسة إلى هذا المحدد.

وبذلك يمكن صياغة الفرض الخامس في الصورة التالية :

\* توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الملكية الحكومية بالشركة ومستوى الإفصاح عن النسب المالية وغير المالية \*

المحدد السادس : حجم الشركة :

قد يؤثر حجم الشركة على قيامها بالإفصاح فقد تقوم الشركات الأكبر بإفصاح أكثر عن تلك الأصغر حجماً حيث تكلفه جمع البيانات وتشغيلها أقل بالنسبة للأصغر كما أنها قد تحقق منافع أكثر حيث تسويق أفضل جراء خفض مخاطر عدم التأكد وخفض تكاليف الوكالة كما أنها تتعرض لضغوط ورقابة حكومية أكثر ، في حين قد تقوم الشركات الأكبر بإفصاح أقل لخفض التكاليف السياسية .

توصلت دراسة ( Bin Abdullah , 2008 ; Watson , et al., 2002 ) إلى أن الشركات الأكبر حجماً تكون أكثر إفصاحاً عن النسب أي أن هناك علاقة موجبة معنوية بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح عن النسب ، بينما وجدت دراسة ( Agyei-Mensah , 2015 ) علاقة سالبة معنوية ، في حين أخذت بعض الدراسات حجم الشركة كمتغير ضابط ( Lakhal, 2005; Eng and Mak ,2003; عفيفي ، 2008 ; BEAK, ET al., 2009 ) في دراسة العلاقة بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح الاختياري .

وبذلك يمكن صياغة الفرض السادس في الصورة التالية :

\* توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة و مستوى الإفصاح عن النسب المالية وغير المالية \*

سيتم أخذ متغير الصناعة التي تنتمي لها الشركة كمتغير ضابط حيث :

توصلت دراسة ( Watson , et al., 2002 ) إلى أن الشركات التابعة لقطاع الإعلام والشركات

الخدمية تكون أكثر إفصاحاً عن النسب المحاسبية عن الشركات التابعة للقطاعات الأخرى وأوصت الدراسة بجعل متغير الصناعة ضابط لعدم وضوح العلاقة ، وتوصل ( Bin Abdullah , 2008 ) إلى أن الشركات التابعة لقطاع الزراعة تكون أكثر إفصاحاً عن النسب المحاسبية عن الشركات التابعة للقطاعات الأخرى ، في

حين أخذت بعض الدراسات نوع الصناعة كمتغير ضابط (Lakhal, 2005; Eng and Mak, 2003; عفيفي، 2008 2009; Beak, et al.); في دراسة العلاقة بين نوع الصناعة ومستوى الإفصاح الاختياري، وبذلك يمكن صياغة الفرض السابع في الصورة التالية:

\* لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصناعة التي تنتمي لها الشركة ومستوى الإفصاح عن النسب المالية وغير المالية.

#### 1-7 خطة الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وهدفها وفروضها فقد تم تبويبها على النحو التالي:

\* الفصل الأول: الإطار العام للدراسة و الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة.

\* الفصل الثاني: الإفصاح الاختياري

المبحث الأول: - الإفصاح الاختياري ( مفهوم وأهداف وأهمية )

- نوافع الإفصاح الاختياري والعوامل المؤثرة على سياسة الإفصاح الاختياري بالشركة.

المبحث الثاني: - علاقة الإفصاح الاختياري بـ :

فرض كفاءة السوق ، عدم تماثل المعلومات ، التقرير المتكامل

- النظريات المفسره للإفصاح الاختياري

- معوقات الإفصاح الاختياري وبعض الحلول المقترحة.

\* الفصل الثالث: النسب المالية وغير المالية كأحد بنود الإفصاح الاختياري

المبحث الأول : - مفهوم وتصيمات النسب المالية وغير المالية .

- أهمية النسب المالية وغير المالية :

1- كأحد بنود الإفصاح الاختياري.

2- المشاكل المتعلقة باستخدام المعلومات الواردة بالتقارير المالية ، والتي ترى الباحثة أن

الإفصاح عن النسب يعمل على تقليلها .

3- لتداعيات المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA ، معهد المحاسبين القانونيين في

انجلترا وويلز ICAEW ، ودليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية.

المبحث الثاني: محددات الإفصاح عن النسب المالية والنسب غير المالية.

\* الفصل الرابع: الدراسة الاختيارية .

\* خلاصة ، نتائج ، توصيات الدراسة.

\* قائمة المراجع.

\* ملاحق الدراسة .

وفيما يلي تعرض الباحثة النقاط التي تشملها الدراسة الاختبارية :

1- مجتمع وعينة الدراسة .

2- وصف أدوات قياس المتغيرات المستخدمة في الدراسة .

3- نموذج الدراسة.

4- تحليل نتائج الدراسة .

#### أولاً : مجتمع وعينة البحث :

يتمثل مجتمع الدراسة في عينة من الشركات المساهمة المسجلة في البورصة المصرية خلال الفترة 2012-2017م، وسيتم استبعاد شركات التأمين والبنوك وشركات الخدمات المالية لاختلاف طبيعتها وهيكلك الملكية ونشاطها و متطلبات الإفصاح بها ، كما يشترط في شركات العينة توافر بيانات عن هيكل الملكية وأعضاء مجلس الإدارة ، ليصبح بذلك عدد شركات الدراسة 49 شركة بـ 294 مشاهدة على مدار السنة أعوام .

#### ثانياً : وصف أدوات قياس المتغيرات المستخدمة في الدراسة:

##### أولاً : المتغيرات المستقلة :

#### 1- استقلالية مجلس الإدارة ( Ind) Independence of the Board of Directors :

##### أ ( التعريف النظري ) :

أن يشكل عدد الأعضاء غير التنفيذيين القادرين على أداء واجباتهم بشكل مستقل عن الإدارة بالمجلس نسبة جيدة حيث يعد استقلال مجلس الإدارة أحد المكونات الهامة لهيكل حوكمة الشركات ومكوناً رئيساً من آليات الرقابة الداخلية ، فمجلس الإدارة في ظل ارتفاع نسبة المديرين الخارجيين المستقلين يمكنه القيام بدور أكثر فعالية في الرقابة على الإدارة.

ب) التعريف الرياضي : نسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس إدارة الشركة خلال الفترة ( عدد الأعضاء غير التنفيذيين / إجمالي عدد أعضاء المجلس ) .

#### 2- حجم مجلس الإدارة (Msiz):sizeBoard

##### أ ( التعريف النظري ) :

عدد الأعضاء الذي يتكون منهم مجلس إدارة الشركة هناك دراسات أشارت إلى أن صغر حجم مجلس الإدارة يسهل من السيطرة والرقابة بشكل أدق ، وبعض الدراسات الأخرى ترى أنه كلما كبر حجم مجلس الإدارة عن حد معين كلما صعبت عملية الإتصال بينهم مما يؤدي إلى ضعف قدرته الرقابية.

##### ب) التعريف الرياضي :

رقم يمثل عدد أعضاء المجلس.

### 3- ازدواجية عمل رئيس مجلس الإدارة ( DuR ) : Dual role of board manager

أ) التعريف النظري :

يأتى بجمع شخص واحد بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب.

ب) التعريف الرياضي :

أن يتم الجمع بين منصبتين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب من عدمه فإذا لم يجمع رئيس مجلس بين منصبتين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب يتم إعطاء الشركة رقم 1 وغير ذلك صفر.

### 4- الملكية الإدارية ( Mown ) : Managerial Ownership

أ) التعريف النظري :

وجود أسهم من أسهم الشركة مملوكة لأفراد الإدارة بالشركة ( وجود أفراد الإدارة بالشركة يمتلكون أسهم بالشركة).

ب) التعريف الرياضي :

نسبة ما تملكه الإدارة من إجمالي أسهم الشركة.

### 5- الملكية الحكومية ( Gown ) : Governmental Ownership

أ) التعريف النظري :

وجود أسهم من أسهم الشركة مملوكة للحكومة .

ب) التعريف الرياضي :

يتم إعطاء الشركة رقم 1 في حالة وجود أسهم تمتلكها الحكومة بالشركة وصفر في حالة عدم وجود أسهم تمتلكها الحكومة بالشركة.

### 6- حجم الشركة ( Size ) : Firm size

أ) التعريف النظري :

يقاس في معظم الدراسات المهنية بالإفصاح بحجم الأصول التي تمتلكها الشركة وبشكل حجم الشركة من المحددات الهامة لمستوى الإفصاح بالشركات .

ب) التعريف الرياضي :

سيتم قياس الحجم بأخذ اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة ( وذلك لتقليل خطأ التوزيع والتأثير المحتمل للحجم ) (Bin Abdullah , 2008) .

ثالثاً : المتغير الضابط :

نوع الصناعة (Manu) : Manufacture/ Industry type

أ) التعريف النظري :

التصنيف القطاعي للشركات المساهمة المصرية - وفقاً للبورصة المصرية (هناك 15 قطاع بالبورصة المصرية يتبع لهم الشركات المساهمة المسجلة) - فيمثل نوع الصناعة أي من تلك القطاعات تنتمي الشركة .

ب) التعريف الرياضي :

طبقاً للتصنيف القطاعي للشركات المساهمة المصرية وفقاً للبورصة المصرية وهي: الكيماويات ، التشييد ومواد البناء ، أغذية ومشروبات ، خدمات ومنتجات صناعية وسيارات ، غاز وبتروول ، العقارات ، موزعون وتجارة تجزئة إعلام ، تكنولوجيا ، إتصالات سياحة وترفيه ، مرافق رعاية صحية وأدوية ، موارد أساسية ، اتصالات ، منتجات منزلية وشخصية بحيث يتم اعطاء الشركة رقم (1) إذا كانت تنتمي لأحدهم و(صفر) خلاف ذلك\* .

ثانياً : المتغير التابع :

الإفصاح عن النسب المالية و النسب غير المالية (DR it) :

أ) التعريف النظري :

مؤشر الإفصاح :

هو عبارة عن مقياس غير مرجح لقياس مستوى الإفصاح عن النسب المالية و النسب غير المالية لشركات العينة ويعتمد على النسب التي تعرضها الشركات في تقاريرها المالية السنوية .

ب) التعريف الرياضي :

يمكن التعبير عنه من خلال قسمة عدد النسب المفصوح عنها على إجمالي عدد نسب مؤشر الإفصاح كما تم توضيحه في بداية الفصل .

ويمكن عرض وصفاً لمتغيرات الدراسة والتعريف الإجرائي لها ومصادر الحصول على البيانات بالجدول التالي :

\*تغير تصنيف قطاعات البورصة المصرية 2020 م إلى : بنوك ، موارد أساسية ، رعاية صحية وأدوية ، خدمات ومنتجات صناعية وسيارات ، عقارات ، سياحة وترفيه ، مرافق ، اتصالات وإعلام وتكنولوجيا المعلومات ، أغذية ومشروبات وتبغ ، طاقة وخدمات مساندة ، تجارة وموزعون ، خدمات النقل والشحن ، خدمات تعليمية ، خدمات مالية غير مصرفية ، مقاولات وإنشاءات هندسية ، منشوجات وسلع معمرة ، مواد البناء ، ورق ومواد تعبئة وتغليف .



جدول يعرض وصفاً لمتغيرات الدراسة والتعريف الإجرائي لها ومصادر الحصول على البيانات

مصادر البيانات	التعريف الإجرائي للمتغيرات	المتغيرات	
		رمز المتغير	اسم المتغير
<b>المتغير التابع</b>			
التقارير المالية ( متضمنة تقرير مجلس الإدارة )	من خلال جمع مستوى الإفصاح 1 إلى مستوى الإفصاح 2	DR it	الإفصاح عن النسب المالية و النسب غير المالية
<b>المتغيرات المستقلة</b>			
التقارير المالية ( متضمنة تقرير مجلس الإدارة ) والمصادر الداخلية للشركة	نسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس إدارة الشركة خلال الفترة ( عدد الأعضاء غير التنفيذيين في المجلس ÷ إجمالي عدد أعضاء المجلس )	Ind	استقلالية مجلس الإدارة
	عدد أعضاء المجلس	MSIZ	حجم مجلس الإدارة
	أن يتم الجمع بين مناصبين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب من عدمه فإذا لم يجمع رئيس مجلس بين مناصبين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب يتم إعطاء الشركة رقم 1 وغير ذلك صفر	DUR	ازدواجية عمل رئيس مجلس الإدارة
	نسبة ما تملكه الإدارة من إجمالي اسهم الشركة	MOWN	الملكية الإدارية
	يتم إعطاء الشركة رقم 1 في حالة وجود أسهم تمتلكها الحكومة بالشركة وصفر في حالة عدم وجود أسهم تمتلكها الحكومة بالشركة	GOWN	الملكية الحكومية
	سيتم قياس الحجم بأخذ اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة للشركة C والفترة T	SIZE	حجم الشركة
	القوائم المالية		

المتغير الضابط		
التقرير المالي (متضمنة تقرير مجلس الإدارة) والمصادر الداخلية للشركة	MANU	نوع الصناعة
		(التصنيف القطاعي للشركات المساهمة المصرية وفقاً للبورصة المصرية) وهي الكيماويات ، التشييد ومواد البناء ، أغذية ومشروبات ، خدمات ومنتجات صناعية وسيارات ، غاز وبتروول ، العقارات ، موزعون وتجارة تجزئة إعلام ، تكنولوجيا ، اتصالات ، سياحة وترفيه ، مرافق ، رعاية صحية وأدوية ، موارد أساسية ، اتصالات ، منتجات منزلية وشخصية بحيث يتم اعطاء متغير وهمي لكل قطاع بحيث يتم إعطاء الشركة رقم (1) إذا كانت تنتمي للقطاع و(صفر) خلاف ذلك.

### ثالثاً : نموذج الدراسة :

استعملت الباحثة في اختبار فروض البحث على نموذج للإندثار المتعدد والذي يبني على أن المتغيرات استقلالية مجلس الإدارة و حجم مجلس الإدارة وازدواجية عمل رئيس مجلس الإدارة ، والملكية الإدارية والملكية الحكومية، وحجم الشركة ، ونوع الصناعة دالة في مستوى الإفصاح عن النسب المالية والنسب غير المالية . الإفصاح عن النسب المالية والنسب غير المالية = د (استقلالية مجلس الإدارة + حجم مجلس الإدارة + ازدواجية عمل رئيس مجلس الإدارة + الملكية الإدارية + الملكية الحكومية + حجم الشركة + نوع الصناعة ) وبذلك يمكن صياغة نموذج الإندثار على النحو التالي :

$$DR_{it} = B_0 + B_1 Ind_{it} + B_2 Msiz_{it} + B_3 DuR_{it} + B_4 Mown_{it} + B_5 Gown_{it} + B_6 Size_{it} + B_7 Manu_{it} + e_{it}$$

حيث :

$DR_{it}$  ( Disclosure Ratio ) : الإفصاح عن النسب المالية و النسب غير المالية.

$B_0$  : ثابت الإندثار .

$B_1$  إلى  $B_7$  : معاملات الإندثار للمتغيرات المستقلة في النموذج .

$B_7$  : معامل الإندثار للمتغير الضابط في النموذج .

$e_{it}$  : بند الخطأ العشوائي .

$it$  : الـ ز رقم الشركة ، والـ t السنة .

رابعاً : تحليل نتائج الدراسة :

الأدوات الإحصائية المستخدمة :

يوضح الجدول التالي الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة بهدف إظهار خصائصها على مستوى شركات عينة الدراسة :

المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري *	أقل قيمة	أكبر قيمة
المتغير التابع				
مستوى الإفصاح عن النسب	0.137582	0.142249	0.00	0.949697
المتغيرات المستقلة				
الملكية الإدارية	0.199214	0.277468	0.00	0.890190
حجم مجلس الإدارة	7.985915	3.206632	3	17
استقلالية مجلس الإدارة	0.719834	0.181815	0.00	1
حجم الشركة	14.12225	6.158769	4.799263	24.54539
مستوى الإفصاح عن النسب داخل كل قطاع ( نوع الصناعة)				
المتوسط	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة	
0.094646	0.0554672	0	0.2406	قطاع 1 السياحة
0.141246	0.100293	0.0455	0.2727	قطاع 2 الموارد الأساسية
0.079798	0.0582437	0	0.2152	قطاع 3 خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
0.076414	0.0539244	0.0455	0.2258	قطاع 4 أغذية ومشروبات
0.192803	0.1296112	0.0455	0.3970	قطاع 5 المنتجات المنزلية والشخصية
0.314520	0.3170638	0	0.9497	قطاع 6 رعاية صحية وأدوية
0.192273	0.1190327	0.0455	0.4370	قطاع 7 الكيماويات
0.071684	0.0448603	0.455	0.2152	قطاع 8 العقارات
0.119394	0.1145464	0.0455	0.2673	قطاع 9 إتصالات
0.158266	0.1345349	0	0.4303	قطاع 10 التشييد ومواد البناء
0.095354	0.0773032	0.0455	0.1952	قطاع 11 المرافق
0.114747	0.0389139	0.0455	0.1430	قطاع 12 الموزعون وتجار التجزئة
0.133788	0.0936840	0.0455	0.2927	قطاع 13 تكنولوجيا
0.045455	0.0000000	0.0455	0.0455	قطاع 14 الغاز الطبيعي والبتروول

من نتائج التحليل الإحصائي السابق عرضه بالجدول يتضح ما يلي :

1- فيما يتعلق بالمتغير التابع مستوى الإفصاح عن النسب المالية والنسب غير المالية أظهرت نتائج الدراسة أن أقل مستوى إفصاح بين شركات عينة الدراسة كان صفر في حين بلغ أعلى مستوى إفصاح لشركات عينة الدراسة 0.949697 ، بمتوسط حسابي 0.137582

2- فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة أظهرت نتائج الدراسة مايلي :

- أن أقل مستوى للملكية الإدارية كان صفر في حين بلغ أعلى مستوى للملكية الإدارية 0.890190 وذلك لشركات عينة الدراسة بمتوسط حسابي 0.199214 وانحراف معياري 0.277468
- أن أقل حجم مجلس إدارة لشركات عينة الدراسة 3 في حين بلغ أعلى حجم مجلس إدارة لشركات عينة الدراسة 17 بمتوسط حسابي 7.985915 وانحراف معياري 3.206632
- أن أقل الشركات حجماً ( طبقاً للوغاريتم إجمالي الأصول) بين شركات عينة الدراسة بلغ لوغاريتم إجمالي أصولها 4.799263 والذي يمثل مبلغ 62988.734 جنيهاً وهي شركة جولدن كوست المسخرة للاستثمار السياحي وهي تتبع قطاع السياحة والترفيه والتي بلغ مستوى الإفصاح بها 0.045454545 وذلك في عام 2014م ، في حين بلغ أعلى لوغاريتم إجمالي أصول بين شركات عينة الدراسة 24.54539 والذي يمثل 45700980000 جنيهاً في عام 2017 وهي شركة المصرية للإنصالات وهي تتبع قطاع التكنولوجيا والتي بلغ مستوى الإفصاح بها 0.279393939 ووجد أن المتوسط الحسابي لحجم الشركات 14.12225 والانحراف المعياري 6.158769
- أن أكثر القطاعات إفصاحاً هو قطاع الرعاية الصحية والأدوية حيث بلغ متوسط مستوى الإفصاح به 0.314520

يوضح الجدول التالي الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة التي تم قياسها ب (0) و (1) بهدف إظهار

خصائصها على مستوى شركات عينة الدراسة :

النسبة	التكرارات	الملكية الحكومية	أقل قيمة
59.2	174	0	أقل قيمة
40.8	120	1	أكبر قيمة

النسبة	التكرارات	ازدواجية عمل المدير التنفيذي	أقل قيمة
59.9	176	0	أقل قيمة
40.1	118	1	أكبر قيمة

\* الانحراف المعياري يقاس مدى شاعت القيم عن الوسط الحسابي للمتغير .

تحليل النتائج :

أوضحت نتائج تحليل نموذج الانحدار بالنسبة لاختبار الفروض ما يلي :

الفرض الأول :

أوضحت نتائج تحليل الانحدار وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين استقلالية مجلس إدارة الشركة ومستوى الإفصاح عن النسب المالية وغير المالية وهذا يتفق مع ما توصل إليه دراسة (Eng and Mak, 2003) حيث أنه كلما زادت نسبة الأعضاء الخارجيين في مجلس الإدارة قل الإفصاح الاختياري، في حين يختلف مع ما وجدته (Lakhal, 2005; Agyei-Mensah, 2015) من علاقة موجبة غير معنوية، في حين يختلف مع ما وجدته دراسة (Elfeky, 2017) حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة مع الإفصاح الاختياري، وكذلك دراسة (عقبني، 2008) والتي توصلت لوجود علاقة سالبة غير معنوية.

قد يرجع اختلاف النتائج إلى الدور الذي يقوم به المديرون الخارجيون فقد يتم اختيار المديرين الخارجيين من قبل كبار المساهمون لتحقيق مصالحهم وقد يتم الحصول على المعلومات مباشرة دون الحاجة إلى الإفصاح العام، كما قد يقوم المديرون الخارجيون كبديل رقابي عن القيام بالإفصاح العام؛ مما يسبب علاقة سالبة بين الإفصاح الاختياري ونسبة المنراء الخارجيون بالمجلس.

وعليه تم رفض الفرض الأول

\* لا توجد علاقة بين استقلالية مجلس إدارة الشركة ومستوى الإفصاح عن النسب المالية وغير المالية \*  
ويفسر ذلك في ضوء نظرية الوكالة بأن وجود مديرين مستقلين بالمجلس يمثل نوع من أنواع الرقابة وتقليل الفرص الانتهازية للإدارة وتحسين العلاقة بين الملاك والمديرين والتقليل من تضارب المصالح بين الأصيل والتوكيل (مشاكل الوكالة) فلا يتطلب الأمر القيام بإفصاح أكثر، وكذلك في ضوء نظرية الإشارة فإن وجود مديرين مستقلين بالمجلس لا يدفع الإدارة بالإشارة إلى أدائها حيث يوجد رقيب مستقل عليها.

الفرض الثاني:

أوضحت نتائج تحليل الانحدار وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس إدارة الشركة ومستوى الإفصاح عن النسب المالية وغير المالية وهذا يختلف مع ما توصلت إليه دراسة (Lakhal, 2005) و دراسة (Elfeky, 2017) من عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس إدارة الشركة ومستوى الإفصاح عن النسب المالية وغير المالية، وكذلك دراسة (عقبني، 2008) والتي توصلت إلى علاقة موجبة غير دالة.

وعليه تم رفض الفرض الثاني

\* لا توجد علاقة بين حجم مجلس إدارة الشركة ومستوى الإفصاح عن النسب المالية وغير المالية \*

الفرض الثالث :

أوضحت نتائج تحليل الانحدار علاقة عكسية غير دالة إحصائياً بين ازدواجية عمل رئيس مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن النسب المالية وغير المالية ، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (عفيفي، 2008) ، و يختلف مع ما توصلت إليه دراسة ( Elfeky, 2017) و دراسة (Lakhal, 2005) من وجود علاقة سالبة معنوية بين ازدواجية عمل رئيس مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الاختياري.

وعليه تم قبول الفرض الثالث

" لا توجد علاقة بين ازدواجية عمل رئيس مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن النسب المالية وغير المالية"

الفرض الرابع:

أوضحت نتائج تحليل الانحدار وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الملكية الإدارية بالشركة ومستوى الإفصاح عن النسب المالية وغير المالية، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة ( Eng and Mak , 2003) ، من وجود علاقة سالبة معنوية بحيث أنه كلما زادت نسبة ما تملكه الإدارة من إجمالي اسهم الشركة قل الإفصاح الاختياري ، و يتفق أيضاً مع ما توصلت إليه دراسة ( Beak, et al., 2009 ) من وجود علاقة سالبة معنوية عند مستوى منكية إدارية أقل من 5% وعلاقة محايدة عند مستوى ملكية إدارية 5% فأكثر .

وعليه تم قبول الفرض الرابع

" توجد علاقة بين الملكية الإدارية بالشركة ومستوى الإفصاح عن النسب المالية وغير المالية "

حيث مع ارتفاع الملكية الإدارية يقل تضارب المصالح بين الملاك والإدارة وهذا يؤدي إلى تكاليف وكالة أقل وارتفاع قيمة الشركة وقد يؤدي ذلك في ضوء نظرية الوكالة إلى عدم حاجة الشركة للتوسع في الإفصاح ، في حين أنه في ضوء نظرية الإشارة قد يؤدي ذلك إلى التوسع في الإفصاح لإرسال إشارة عن الوضع الجيد للشركة.

الفرض الخامس:

أوضحت نتائج تحليل الانحدار وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الملكية الحكومية بالشركة ومستوى الإفصاح عن النسب المالية وغير المالية وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Eng and Mak, 2003) عن وجود علاقة موجبة معنوية أي أنه كلما زادت نسبة ما تملكه الحكومة من إجمالي اسهم الشركة زاد الإفصاح الاختياري ، و كذلك ما توصلت إليه دراسة ( عفيفي ، 2008 ) من أن شركات قطاع الأعمال العام تفصح أكثر من شركات القطاع الخاص.

وعليه تم قبول الفرض الخامس

" توجد علاقة بين الملكية الحكومية بالشركة ومستوى الإفصاح عن النسب المالية وغير المالية "

وقد يرجع ذلك إلى أن الشركات الخاضعة للإشراف الحكومي تحسن تقريرها بسبب ضغط الوكالات الحكومية فالشركات التي تخضع للفحص العام ستقوم بإفصاح أكثر محاولة بذلك خفض تكاليف الوكالة .

## الفرض السادس:

أوضحت نتائج تحليل الانحدار وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة و مستوى الإفصاح عن النسب المالية وغير المالية ، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة ( Watson , et al.,2002;Bin Abdullah , 2008 ) إلى أن الشركات الأكبر حجماً تكون أكثر إفصاحاً عن النسب أي أن هناك علاقة موجبة معنوية بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح عن النسب وكذلك دراسة ( Elfeky,2017 ) والتي توصلت لوجود علاقة موجبة مع مدى الإفصاح الاختياري، في حين يختلف مع ما وجدته دراسة ( Agyei-Mensah, 2015 ) من علاقة سالبة معنوية.

وعليه تم قبول الفرض السادس

' توجد علاقة بين حجم الشركة و مستوى الإفصاح عن النسب المالية وغير المالية'  
وقد يرجع ذلك إلى أن الشركات كبيرة الحجم :

- يكتمل بها النظام المحاسبي وتطبيق آليات حوكمة الشركات مقارنة بمثيلتها صغيرة الحجم .
- قد يتوافر لديها خبراء في تقديم معلومات اختيارية دون التأثير على الخطط المستقبلية والوضع التنافسي .
- أنها تكون محط أنظار الجهات الرقابية والحكومية والمحللين الماليين فتقوم بزيادة الإفصاح الاختياري لمواجهة ضغوط تلك الجهات .
- انخفاض تكلفة الإفصاح الاختياري بشكل نسبي عن الشركات صغيرة الحجم، حيث يرى (Bin Abdullah, 2008) أنه بالنظر إلى مبدأ التكلفة نجد أن الشركات الأصغر حجماً تتكبد تكلفة أعلى للإفصاح الاختياري للمعلومات مقارنة بالشركات الأكبر ، وهذا يتفق مع دراسة (Lakhal,2005Faten) حيث أن تكلفة الإفصاح عن معلومات أكثر تفصيلاً تكون أقل كلفة في الشركات الأكبر حجماً عن الأصغر .
- أن الشركات الأكبر حجماً يكون لديها دافع أكبر للقيام بالإفصاح الاختياري عن تلك صغيرة الحجم ( Ben K.Agyei-Mensah:2015).
- وتفسر نظرية الوكالة ذلك حيث أن تكاليف الوكالة تختلف باختلاف بعض خصائص الشركات والتي من ضمنها الحجم لتلبية احتياجات حملة الأسهم خاصة أن قد يعظم حجم الدين بالشركات كبيرة الحجم ( Watson, et. Al, 2002, P.290).
- أن الشركات كبيرة الحجم تخضع لتشريعات أكثر .
- أن الشركات كبيرة الحجم من المحتمل أن تتعرض لتركز سياسي ( ضرائب أعلى، رقابة على الأسعار ، مسؤولية اجتماعية وبيئية... إلخ ) ومن ثم من المحتمل أن تطبق استراتيجيات لتخفيض تلك التكاليف السياسية مما يقود إلى علاقة موجبة بين الحجم والإفصاح .
- أن الشركات الأكبر حجماً تحتاج إلى تمويل أكبر فتتفحص لجذب الاستثمارات (Bin Abdullah , 2008).

- أن الشركات كبيرة الحجم تمتلك الموارد اللازمة لتجميع وعرض معلومات تفصيلية في تقاريرها وبذلك يعكس الحال بالنسبة للشركات صغيرة الحجم ؛ كما أن الشركات كبيرة الحجم لديها مستوى عال من عدم تماثل المعلومات أكبر من الشركات صغيرة الحجم وبالتالي فهي لديها دافع قوي للتوسع في الإفصاح حتى تخفف من حدة عدم تماثل المعلومات ومشاكل الوكالة (نصر، 1996؛ عبد الكريم، 2003؛ الغولي، 2005؛ عفيفي، 2008؛ Barako, 2007) (1) .

سيتم أخذ متغير الصناعة التي تنتمي لها الشركة كمتغير ضابط :

الفرض السابع:

أوضحت نتائج تحليل الانحدار وجود تأثير للقطاعات على مستوى الإفصاح عن النسب المالية وغير المالية وكان أكثر القطاعات إفصاحاً قطاع الرعاية الصحية والأدوية بمتوسط إفصاح 0.314520 ، كما وجد أنه أيضاً أكثر القطاعات تأثيراً على المتغير التابع حيث بلغ الـ 0.20233 coefficient ، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه بعض الدراسات من وجود علاقة مع نوع الصناعة التي تنتمي لها الشركة حيث توصلت دراسة (Watson , et al., 2002) إلى أن الشركات التابعة لقطاع الإعلام والشركات الخدمية تكون أكثر إفصاحاً عن النسب المحاسبية عن الشركات التابعة للقطاعات الأخرى ، وتوصل (Bin Abdullah, 2008) إلى أن الشركات التابعة لقطاع الزراعة تكون أكثر إفصاحاً عن النسب المحاسبية عن الشركات التابعة للقطاعات الأخرى، وكذلك (Lakhal, 2005; Faten) حيث يؤثر نوع الصناعة على خيارات الإدارة بالإفصاح نتيجة متطلبات الصناعة أو أن تكون الشركة في قطاع أكثر عرضة لتقلبات أسعار الأسهم مما يتطلب الإفصاح لإخبار السوق باستمرار عن وضع الشركة .

و هذا يدعم الفرض السابع

" توجد علاقة بين الصناعة التي تنتمي لها الشركة و مستوى الإفصاح عن النسب المالية وغير المالية " .  
وقد يرجع ذلك إما أوضحه (البدرى، 2015) إلى أن احتمال أن الشركات الرائدة والتي تعمل في صناعة معينة ربما تحدث أثر فعال على مستوى ونوع الإفصاح في التقارير السنوية والتي قد يكون نموذج يحتذى به بواسطة الشركات الأخرى التي تعمل في نفس الصناعة (Cook, 1989) ، بالإضافة إلى ما أكدت عليه بعض الدراسات في الأدب المحاسبي أن نوع الصناعة التي تعمل فيها الشركة يؤثر على مستوى ونوع الإفصاح في التقارير السنوية ، ويفسر (Abdullah Bin, 2008) وجود تلك العلاقة أن الشركات داخل الصناعات ذات تنظيم أعلى قد يكون لديها دافع أكبر للإفصاح عن المعلومات لخفض تكاليف الوكالة الناتجة من التقييد بشريعات ، في حين يرى (Watson , et al., 2002) أن خضوع الشركة لتنظيم عالي يقدم لها مبرر لعدم وجود حاجة لمزيد من الإفصاح لإضفاء شرعية لها وقد تفصح أكثر لخفض تكاليف الوكالة .

(1) عن مرجع عوض، محمد محمود ، 2016 ، ص 44-45



ومن منظور نظرية الإشارة سيلاحظ وجود تلك العلاقة حيث أن الشركات التي تتبع قطاع يتعرض لتقلبات أسعار الأسهم بشكل كبير مما يتطلب الإفصاح لإخبار السوق باستمرار عن وضع الشركة ، كما أن الشركات قد ترغب في إظهار امتثالها بأفضل ممارسات الصناعة بالإفصاح عن نسب معينة ، كما أن عند قيام شركة ما داخل صناعة ما بالإفصاح عن معلومات يفترض المستثمرون قيام الشركات الأخرى داخل نفس الصناعة بالإفصاح وعدم قيام شركة بالإفصاح فقد يشير إلى أخبار سيئة

يوضح الجدول التالي ملخص علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع :

رقم الفرض	المتغيرات المستقلة	العلاقة بالمتغير التابع (مستوى الإفصاح عن النسب المالية والنسب غير المالية)		النتيجة
		معنوية العلاقة	اتجاه العلاقة	
الأول	استقلالية مجلس إدارة الشركة	معنوية	عكسية	رفض الفرض
الثاني	حجم مجلس إدارة الشركة	معنوية	عكسية	رفض الفرض
الثالث	ازدواجية عمل رئيس مجلس الإدارة	غير معنوية	عكسية	قبول الفرض
الرابع	الملكية الإدارية	معنوية	عكسية	قبول الفرض
الخامس	الملكية الحكومية	معنوية	طردية	قبول الفرض
السادس	حجم الشركة	معنوية	طردية	قبول الفرض

الجدول إعداد الباحثة طبقاً لمخرجات برنامج التحليل الإحصائي

التطبيق على النتائج :

إن اختلاف النتائج مع بعض الدراسات السابقة قد يرجع إلى اختلاف المتطلبات القانونية و التشريعات والبيئة . أكبر عدد نسب قامت شركة بالإفصاح عنه شركة الاسكندرية للأدوية والصناعات الكيماوية والتي تتبع صناعة رعاية صحية وأدوية والذي بلغ 14 نسبة من الـ 22 عام 2017 و 47 نسبة من 150 ( أخرى ) عامي 2015 و 2017م و أفصح عنه (عدد) شركة واحدة وهي ، هذا بالإضافة إلى وجود شركات كان الإفصاح بها صفر ، و وجد أن عدد المشاهدات للشركات التي أفصحت عن نسبة ربحية السهم 280 مشاهدة بنسبة 95.24% ( عدد مشاهدات للشركات التي أفصحت عن نسبة ربحية السهم 280 ÷ إجمالي عدد المشاهدات لشركات عينة الدراسة 294 ) ، في حين أن أكبر عدد مشاهدات بعد ربحية السهم بلغ 66 مشاهدة أي بنسبة 22.45% ( عن نسبة التغير في الصادرات وقيمة المبيعات ) وهو فرق يستدعي الانتباه ، والذي قد يرجع ذلك إلى وجود المعيار المحاسبي المصري رقم 22 والخاص بربحية السهم .

وبإجراء اختبار T لمستوى الإفصاح بربحية السهم وبعد حذف ربحية السهم تبين أن : متوسط مستوى الإفصاح بربحية السهم بلغ 0.1346259 في حين أنه انخفض بعد حذف ربحية السهم ليصل إلى 0.0793651 ، ووجد

دلالة  $F = 0.00$  أي أنها أقل من 5% مما يعني وجود فرق معنوي بين مستوى الإفصاح عند قياسية بمؤشر يتضمن نسبة ربحية السهم عن تلك بعد حذف ربحية السهم ، مما يدل على أهمية وجود معيار محاسبي للإفصاح عن النسب المالية والنسب غير المالية ، أسوة بمعيار محاسبة مصري رقم 22 والمتعلق بالإفصاح عن ربحية السهم .

#### ملاحظات :

##### الأدوات الإحصائية المستخدمة :

- الإحصاءات الوصفية ( النسب ، التكرارات ، المتوسط الحسابي ، أقل قيمة ، أكبر قيمة ، الانحراف المعياري ) .
- اعتمدت الدراسة على:
  - اختبار T-test للكشف عن معنوية معاملات نموذج الانحدار .
  - اختبار F لاختبار معنوية نموذج الانحدار الخطي المتعدد .
  - اختبار Breusch-Pagan-Godfrey للكشف عن مدى وقوع نموذج الانحدار في مشكلة عدم ثبات ثباينات الأخطاء .
  - اختبار Jarque-Bera للكشف عن اعتدالية الأخطاء العشوائية لنموذج الانحدار .

#### خلاصة ونتائج وتوصيات

\* إن الإفصاح عن النسب المالية و النسب غيرالمالية يعطي معلومات مالية كمية للمستثمرين والمحللين للوقوف على الوضع التشغيلي للشركة وتحليل موضعها بالنسبة للقطاع / الصناعة على مدار الأوقات ، ويعتمد بشكل كبير مدى النفع من تلك النسب على نزاهة القوائم المالية والتي تعمل على خفض عدم تماثل المعلومات والذي ينعكس بدوره على قيمة المنشأة والجدارة الائتمانية لها .

\* وجدت الباحثة تفاوت في مستوى الإفصاح عن النسب بين الشركات ، بالإضافة إلى اختلاف أسلوب الإفصاح عنها بل وإيضاً تتداخل بعض المفاهيم مثل نسبة تغير ونمو وتطور فهناك بعض الشركات قامت بحساب نسبة التغير كحساب نسب التطور .

\* وجدت الدراسة أن متوسط مستوى الإفصاح عن النسب بالشركات بلغ 0.1346259 ، هذا المستوى المنخفض يرجع إلى أن الإفصاح عنها اختياري وأنه متروك لقرارات الإدارة ، وقد يرجع ذلك إلى غياب معيار محاسبي إرشادي بشأن الإفصاح عن النسب ؛ فلتحقيق أقصى إفصاح اختياري عن النسب يجب توحيد ممارسات الإفصاح وطرق حساب النسب الحسابية مما يساعد مستخدمي المعلومات المالية على مقارنة الأداء المالي للشركات بشكل أكثر سهولة .

- \* تفترح الباحثة بأن يتم عرض النسب في جداول يختم بها تقرير مجلس الإدار بشكل واضح مع توحيد مسميات النسب وترتيب الإفصاح عنها بين الشركات، لتعزيز استفادة مستخدم التقارير المالية منها وإمكانية المقارنة .
- \* يجب أن يتم النظر إلى دور التقارير المالية في ضوء أن المحاسبة علم من العلوم الاجتماعية يتأثر بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة به بحيث يوظف في الاعتبار ما تقوم به الشركات من إفصاح في الواقع وما يجب أن تفصح عنه .
- \* توفر المعايير نماذج قياس و إفصاح تسترشد بها الشركات وغيرها من الوحدات المحاسبية الأخرى عند إعداد وعرض القوائم المالية.
- \* وضع معايير جديدة توضح طريقة حساب النسب وشكل عرضها في التقارير المالية للشركات المعاهمة وتأخذ صفة الإلزام .
- \* إن للمعايير المحاسبية أثر إيجابي على مستوى جودة الإفصاح بالتقارير المالية وكذلك وجود إطار مفاهيمي والذي يساعد في تحديد شكل ومحتوى وأسس إعداد القوائم والتقارير المالية ومن ثم زيادة قابلية التقارير المالية للمقارنة والذي يعمل على زيادة منفعتها .
- \* على الرغم من وجود الدافع لدى إدارة الشركات للإفصاح الاختياري عن المعلومات المحاسبية عن المستثمرين بسبب ما قد يؤدي إليه من الإضرار بالمركز التنافسي للشركة أو بسبب سوء نتائج الشركة ، ولذلك تكون المعايير المحاسبية الملزمة ضرورية لإلزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات لتخفيض عدم تماثل المعلومات وزيادة كفاءة سوق رأس المال مع الموازنة بين الضرر الذي قد يقع على الشركات جراء المعايير الملزمة ( كالإضرار بالوضع التنافسي للشركة ) والمنافع التي قد تتحقق ( اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة وزيادة كفاءة سوق رأس المال ) .
- \* الإهتمام بالمعايير الأخلاقية في الشخص القائم بإعداد التقارير المالية بما يضمن إفصاح تتوافر فيه المصداقية والأمانة بما يحقق المنفعة لمستخدمي التقارير .
- \* ينبغي على مستخدمي التقارير المالية أن يكونوا على قدر معقول من الدراية والفهم بالأمور المالية و الاقتصادية ، وأن يكون لديهم الرغبة والوقت لفهم وتحليل المعلومات الواردة بالتقارير المالية .
- \* على مراقبي الحسابات بذل العناية المهنية الواجبة / الكافية للتحقق من صدق وعدالة المعلومات الواردة بالتقارير المالية وليس فقط القوائم المالية .
- \* ينبغي على معدي التقارير المالية تحقيق إمرعاة التكاملي بين الإفصاح الإجباري والإفصاح الاختياري ، فالإفصاح الاختياري يهدف إلى التحقيق الفعال للإفصاح الإجباري فلا يختلفان في الهدف فكلاهما يهدف إلى

مساعدة مستخدمي التقارير المالية لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، وبالخلاف بينهما يتعلق بما يتم الإفصاح عنه إلزامياً بموجب معايير وقوانين وما يتم الإفصاح عنه اختياريًا بموجب قرار إدارة الشركة .

\* أن الإفصاح الإلزامي ضرورياً لإلزام الشركات بالإفصاح عن مزيد من المعلومات التي تساعد مستخدمي التقارير المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية حيث قد تحجب بعض الشركات عن الإفصاح الاختياري لتحقيق أرباح غير عادية أو الإضرار بالمركز الثقافي أو نتيجة سوء نتائج أعمالها كما أنه قد لا يتوفر لدى إدارة الشركة الحافز للإفصاح عن المعلومات اختياريًا وبالتالي يكون الإفصاح الإلزامي ضرورياً .

\* يؤخذ على الإفصاح عن النسب المالية وغير المالية في الشركات المساهمة المصرية :

1- أنه يتم بشكل اختياري مبادئ يوتر بالسلب على مدى قابلية النسب المفصح عنها للمقارنة بين الشركات أو لذات الشركة عبر السنوات (أفقياً ، رأسياً ) .

2- أنه يتطلب قدر من الوعي والإدراك لمستخدمي التقارير المالية لعمل توازن بين النسب وبعضها فمثلاً التوازن بين السيولة والربحية عند اتخاذ قرارات الاستثمار والإلتزام حيث ارتفاع درجة السيولة بالشركة أي توافر الأموال اللازمة لمواجهة الإلتزامات (قرار إنتمان صحيح) قد يعني عدم استثمار جزء من موارد الشركة وبالتالي ن تساهم هذه الموارد غير المستثمرة في العملية الإنتاجية مما قد ينتج عنه انخفاض للربحية ( قرار استثمار خطأ ) والعكس فقد تكون معدلات الربحية في الشركة مرتفعة إلا أنها تعاني من ضعف السيولة .

\* أن زيادة الإفصاح قد لا تخفض من عدم تماثل المعلومات بسبب اختلاف مهارات المستخدمين في تفسير المعلومات المفصح عنها ، كما قد يحفز المستخدمين على البحث عن معلومات إضافية .

\* لكي يقوم الإفصاح بالدور المنوط به يجب أن تكون هناك جهات تمارس الرقابة والإشراف على تطبيقه إلى جنب التشريعات المعمول بها في سوق المال.

\* توصي الباحثة بأن تقوم إدارة البورصة بتثبيت نماذج الإفصاح لمدة معينة وذلك لتسهيل عملية المقارنة للشركة عبر السنوات.

\* توصي الباحثة بأن يتم دراسة مستقبلية حول ما إذا كان هناك علاقة بين الإفصاح عن النسب وإدارة الربح ؟ وهل يمكن للنسب خفض التأثير السلبي لإدارة الربح على جودة المعلومات المحاسبية ؟

## مراجع الدراسة

### أولاً : المراجع العربية :

أبو العز ، محمد السعيد، 2011 ، " مناهج وطرق البحث في المحاسبة والعلوم التجارية " ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق.

أبو النور ، فوفية محمد ، 2010، " أثر خصائص الوحدة الاقتصادية على مستوى الإفصاح الإختباري عن المعلومات المالية وغيرالمالية بالتقارير السنوية " ، رسالة ماجستيرفي المحاسبة ، كلية التجارة ،جامعة عين شمس.

أحمد ، ميهاب صلاح ، 2014، " قياس أثر الإفصاح المرئى على دقة تبيؤات المحللين الماليين" ، بحث مقدم لمؤتمرجامعة القاهرة ،كلية التجارة ،جامعة قناة السويس.

أحمد ، هيام فكرى ، 2016، " أثر الحوكمة على الملاءمة القيمية للإفصاح الإختباري في البيئة المصرية - دراسة إمبريقية " ، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق .

السيد ، صفاء محمود ، " التوسع في الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات بالبورصة المصرية " ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، يونية2005 ، المجلد التاسع عشر ، العدد الأول ، كلية التجارة ،جامعة سوهاج ، ص 1-49 .

الخيال ، توفيق عبدالمحسن : " الإفصاح الإختباري ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية في السوق المالي السعودي - دراسة ميدانية " ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الثالث ، يولية 2009 ،كلية التجارة ، جامعة عين شمس .

المليجي ، هشام حسن ، " إطار مقترح لمحددات صنع قرار بناء المعايير المحاسبية وأثارها على نموذج الإفصاح المحاسبي المطبق في مصر " ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، العدد الثاني 2006 ، كلية التجارة ، جامعة بنها .

إبراهيم ، نشوى محمد ، 2014، " نموذج مقترح لقياس أثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية - دراسة تطبيقيه " ، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس .

بالتوني ، علاء محمد ، 2016 ، تحليل القوائم المالية ( التحليل المالي والتحليل المحاسبي - نسب السيولة - نسب التداول - معدل الدوران - نسب الربحية - نسب النشاط - نسب الديون - قائمة التدفقات النقدية ) ، كلية التجارة ،جامعة الإسكندرية .

بحيري ، أحمد هاني ، 2009 ، " نظرية المحاسبة " ، كلية التجارة جامعة الزقازيق.

برهام ،منة لله ، "التغير في مستوى الإفصاح للقوائم المالية المرطوبة وأثره على عدم تماثل المعلومات " - دراسة تطبيقيه ، مجلة الدراسات و البحوث التجارية ، 2014، العدد الثالث ، الجزء الثاني ، كلية التجارة جامعة بنها .

بورقية، شوقي، " دور نظرية الإنارة في الرفع من كفاءة الأسواق المالية" ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، العدد 10 لسنة 2010 ،جامعة فرحات عباس سطيف.

حماد ، طارق عبدالعال ، 2009، " نموذج مقترح لقياس منفعة القوائم المالية في ضوء التغيرات الحديثة في المفاهيم والسياسات المحاسبية -دراسة ميدانية " ، مجلة الفكر المحاسبي ، السنة الثانية عشر ، العدد الأول يونيو ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس .

حماد ، طارق عبدالعال ، 2010/2011 ، كتاب " الإتجاهات الحديثة في التقارير المالية " ، مكتبة كلية التجارة ، جامعة عين شمس .

حمودة السيد ، محمد صابر ، نحو مؤشر الإفصاح الإخباري والاختياري وتأثيره على تكلفة رأس المال -دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري " ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، العدد الأول يونية 2016 ، كلية التجارة ، جامعة سوهاج .

جحجوح ، محمد ماجد ، 2017، " أثر الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين - دراسة تطبيقية " ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة .  
دموقي ، عبدالمحسن محمد ، " دراسة ميدانية لخاصية القابلية للمقارنة للقوائم المالية المنشورة للشركات المسجلة بالبورصة المصرية " ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، العدد الثاني 2008 ، كلية التجارة ، جامعة سوهاج .

عبد الفتاح محمد ، سارة أحمد ، 2012، " نموذج مقترح لقياس وتفسير محددات مستوى الإفصاح الاختياري بالتقارير المالية : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس .

عطية ، رمضان ، 2012 ، " القواعد الإرشادية لضمان جودة البحوث العلمية " ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق .

عفيفي ، هلال عبدالفتاح ، 2008 ، " العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية : دراسة اختبارية على البيئة المصرية " ، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، العدد الأول مجلد 30 يناير .

عناني ، محمد عبدالسميع ، 2012 ، " موضوعات مختارة في التحليل الإحصائي للبيانات " ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق .

عواد المليجي ، هشام حسن ، " إطار مقترح لمحددات صنع قرار بناء المعايير المحاسبية وأثارها على نموذج الإفصاح المحاسبي المطبق في مصر " ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، السنة السادسة والعشرون ، العدد الثاني 2006 ، كلية التجارة ، جامعة بنها .

عوض ، محمد محمود ، " أثر مستوى الإفصاح الاختياري على العلاقة بين نمط الملكية وعدم تماثل المعلومات في البيئة المصرية - دراسة إمبريقية " ، مجلة البحوث التجارية ، العدد الثاني ج 3 يوليه 2016 ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق .

غنيمي ، سامي محمد ، \* دور الأزمة المالية المعاصرة في تفعيل الشفافية والإفصاح المحاسبي في منظمات الأعمال - دراسة تحليلية \* ، مجلة البحوث التجارية ، العدد الأول ج2 يناير 2015 ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق .

يوسف ، أيوبكر ، \* قياس أثر شفافية الإفصاح بالتقارير المالية على دقة تنبؤات المطلين الماليين بأسعار الأسهم - دراسة إمبريقية \* ، مجلة البحوث التجارية ، العدد الأول ج2 يناير 2016 ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق .

#### ثانياً : المراجع الأجنبية :

Alissa Amico.2014 . Corporate Governance for Competitiveness in the Middle East and North Africa .Report for the World Economic Forum's MENA Regional Business Council .

Azural Bin Abdullah.2008. Disclosure of Voluntary Accounting ratios by Malaysian listed companies. *journal of Financial Reporting and Accounting* 6 : P. 1-20.

Ben K. Agyei-Mensah. 2015. The determinants of financial ratio disclosure and quality : Evidence from an emerging market. Deajeon. South Korea. *International journal of Accounting and Financial Reporting*. 1 : P. 188-211 .

Charles H. Gibson Financial Reporting & Analysis Using Financial Accounting Information, 2009, 11<sup>th</sup> edition .

Douglas. W, Dlamond and Robert. E. V .1991 . Disclosure , Liquidity , and the Cost of Capital . *The Journal of Finance* 4 : P.1325-1360 .

Elisabete F. and Joaquim Carlos C. 2011 . Financial Disclosure and Stock Price Volatility : Evidence from Portugal and Belgium .P 77-108.  
<https://www.researchgate.net/publication/233986067>

Eng and Mak. 2003. corporate governance and voluntary disclosure. *Journal of Accounting and Public policy*. 22 : P. 325-345 .

Faten Lakhel(2005) : Voluntary Earnings disclosure and corporate governance: Evidence from France. *Review of Accounting and Finance* . P. 64-85 .

Francesca Manes Rossi ,2017, E. Katsikas et al., Towards Integrated Reporting, *Springer Briefs in Accounting*, DOI 10.1007/978-3-319-47235-5\_3

Hoechle, D. (2007). Robust standard errors for panel regressions with cross-sectional dependence. *The Stata Journal*, 7(3), 281-312.

H.Young Beak , Darlene R.Johnson and Joung W.Kim. 2009. Mangerial Ownership, Corporate governance and Voluntary disclosure. *Journal of Business of Economic studies*, 15. P. 44-61 .

Juhmani. Omar. Ownership Structure and Corporate Voluntary Disclosure: Evidence from Bahrain .Accounting Department, University of Bahrain : *International Journal of Accounting and Financial Reporting* ISSN 2162-3082 2013, Vol. 3, No. 2 133

Khaleed Omair Alotaibi and Khaled Hussainey 2016 . Determinants of CSR disclosure quantity and quality: Evidence from non-financial listed firms in Saudi Arabia . *International Journal of Disclosure and Governance* .

Marianne Ojo,2014, North-West University, Public Disclosures: Leverage Ratios, *SSRN Electronic Journal* · January 2014  
[DOI: 10.2139/ssrn.2537681](https://doi.org/10.2139/ssrn.2537681)

MahmoudAl-Akra ,Jan A.EddieandMuhammad JahangirAli ,The influence ofthe introduction of accounting disclosure regulation on mandatory disclosure compliance: Evidence from Jordan, *The British Accounting Review*Vo. 42, I.3, September 2010, PP 170-186.<https://doi.org/10.1016/j.bar.2010.04.001>Get rights and content

Morris , R.D , 1987 . Signalling , Agency Theory and Accounting Policy Choice .*Accounting and Business Research* . 18:69.P.47-56 .

Mostafa I. Elfeky , 2017, The extent of voluntary disclosure and its determinants in emerging markets: Evidence from Egypt ,*Journal of Financial and Data Science* ,PP1-15.

Omneya H.Abdelsalam , dc.2007 ,Measuring Accounting Disclosure in a Period of Complex Changes: The Case of Egypt , *TheBritish Accounting Review*. V20. PP. 75-104.

Rajiv D. , Somnath Das and Chin S. , 1994 . Prior Financial Ratio Information and Differential Market Response to Regulatory Changes .*Jornal of Accounting , Auditing and Finance* . PP 699-717.

Watson, A., Shrivies P. and Marston, C.. 2002. Voluntary disclosure of accounting ratios in the UK. *British Accounting Review*. 34. PP. 289-313.

ثالثاً : مراجع أخرى :

المعجم الوجيز ، مجمع اللغة العربية ، جمهورية مصر العربية ، 1420هـ -1999م .  
دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربي ، 2016 .  
معايير المحاسبة المصرية 2006 ، 2015 ، 2019 م .